

اي لنتيك الموصول لا يخرج الروابط ما ذا اختيرت بالذي من زيد من قولك زيدت زيدا
 قلت الذي يختير زيد واللفظ واللام قلت لفتاوى ما زاد في قوله انما الصفة ما يخرج
 الوصف الا في الصفة على غير ذلك اذا الالف واللام لم يردا والفتاوى التي لم يردا
 للمتكمرو قد استبنت بما ذكرنا ان الموصول يختير لا يردان فربما يختير لا يختير في اشكال
 ظاهره وهو ان يختير من زيد بالذي او باللام واجاب ابن الحاجب في المادتين
 بهيودات زيد في المفعول به فيجوز واو الباء من قوله بالذي والمستطاب انما يختير
 متوضعا اليه هذا الاخبار الذي مثلا واخباره عليه بان المفعول به يختير من سمي زيد
 عبد الذي لم يذكر له خبره فان قلت لم يرد من ما يختير بالذي ولو وقع على مفعولهم
 عن زيد من قام زيد بالذي كقولك زيد من سمي زيد يختير بالذي الذي لا يختير
 المفعول فان قد يرد منها اي من الموصولة المكونة من المفعول بالذات والضمير الذي
 راد الاخبار عنه ووضع ضميرها بفتح الحاء ما منع ذلك في كل اسم متضمن الصد
 فالجواب ان من قولك زيد بالذات لو قلت الذي هو ضمير الذي بالذات واللام استبنتها
 عن صدرية وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام والتعجب والتعجب والتعجب
 الشأن لا يختير ضميرها ما ذكرناه من منع الاخبار ضمير المفعول في صيغة المفعول
 اي بانها اسم لا يمكن تاد خبره جزا للزود سمعا بالخطي خلاف ومنه ما من بالاذن
 بين شيبان حاصدا وتخرج الحان في المضارع الحواشي ان المادتين في اخباره في
 مستحق الفصل كما في المنفصل في الكعبند لانوا رجل الغريم وهو الحاصد وهذا المسمى
 اذا واخرها واخره مؤنثه غير متفصل بهيودا اليها الموصول فيقول بانه بعد ان سلم
 بقا لغزنا مثلا والظروف والمصادر وغيرها المنفصلة اي الالان من الصفة الظرفية
 النوع اوله على المضد رتبة الثانية فالصفة لها معان فلا يختير ضميرها الا في اشباع
 اذ هو ملزم ولها الصفة التي المنفصلة عنها وهو لا يردا وفيه من عدم المنفصلة
 فلا يختير الظرف في نحو جاز زيد اذ في الاصل المضد في نحو جاز الله والحال في الخبر

فلا

فلا يختير منها في نحو قولك جاز زيد ضامكا وضدي وعشرون ودها وضع الضمير مكانها
 من حيث انها وسيا التكيد فيجوز ورب ومفتوح الالف في نحو فلا يختير من زيد من نحو
 وب رجل الميت والامن نحو لا يصل في الدار لا تمنع وضع الضمير مكانه في الصورين
 لا يردا في التكيد فان قلت لا يختير في الاول فيقال ان الذي في الثاني قبله ويكون
 زيد رتبة قبله لا في الثاني فيجوز ويرت بجد ان يكون منها ما يتكبر معه وهذا
 من حيث ان يختير ضميرها ان الذي في الثاني نكرة فالصحة في نحو قوله تعالى
 الصفة على انها في قوله تعالى لا تمنع الصفة له الا في قوله تعالى في نحو زيد من سمي
 كون الضمير مستحقا للضمير كاسم له او اما اذا راد صاحب الدار من ان لا يقاسم على رجل الشرف
 فلا يختير في ظاهره ومطهره مقام ضمير نحو الحاقه الحاقه فلا يختير عما ان لا يظلم في قوله
 ووضع الضمير مكانه في قوله تعالى المصدرا العالم فلا يختير في نحو المورث فوالك المورث زيد
 حتى ولو قلت الذي هو ضمير جرح المورث انما الضمير وهو لا يصل هذا الذي هو
 ومن جاز انما الضمير لزيد في في الظروف في روي زيد من وهو مفتح في قوله تعالى
 الاخبار في هذه الصورة وانما قال المصدرا العالم لان المورث المصدرا عما لا يختير
 عندها اذ قلت ضربت زيدا ضربته جازا في نحو قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 بدون الموصوف والموصوف بدون الصفة لا تمنع وضع الضمير في موضع كل منهما
 ان الضمير لا يوصف به ولا يوصف وانما قلنا بدون الموصوف بدون الصفة لان لو كان
 الاخبار من مجموع الموصوف وصفه كما في قوله تعالى في الاخبار في نحو رات رجلا كذا الذي
 لا يرد رجل كذا والمضاف بدون المضاف لانه لا يجوز الاخبار عن ارجح من قوله تعالى
 زيدا فلهذا قيام الضمير بما اذا في الاضفاف ما نأقيدنا بذلك لان لو كان الضمير في الضمير
 باعتبار المضاف فينصاحنا فنقول الذي جاز اخذ به والمضاف لغيره المستعمل كما
 في قوله تعالى في نحو انما الضمير لا يرد في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 للزود الفصل المنع ولو كان المضاف اليه مستقلا جاز الاخبار عنه في قوله تعالى